جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

المحاضرة رقم 01.

المحور الرابع: أدوات البحث العلمي. تعتبر عملية جمع البيانات خطوة مهمة في إجراء البحوث، ولكي يجمع الباحث البيانات المتعلقة بموضوع بحثه على نحو علمي منظم فإنه يدقق في اختيار أدوات بحثه أو يعدها بنفسه لتناسب مشكلة بحثه وهدفه والطريقة البحثية التي اختارها لتنفيذ هذا البحث، وذلك ليتمكن من إثبات فروضه ومن ثم تفسير نتائجه.

والبحث يبدأ غالباً بمشكلة حيث بعد تحديدها بدقة يقرر الباحث المدخل الذي يؤدي إلى شكل البيانات ونوعها والتي تلزمه لاختبار صدق فرضياته، فيفحص ما يتيسر له من أدوات ويختار أكثرها ملاءمة لتحقيق هدفه، ولعل اختيار الوسيلة المناسبة للحصول على البيانات أمر يحتاج إلى اتقان فيستخدم الباحث الأداة المناسبة لبحثه.

فالأدوات البحثية وسائل مساعدة للحصول على البيانات اللازمة لموضوع البحث، كما تساعد على تحديد ما لدى الباحث من قدرات واستعدادات وطرائق تفكير وبحث، ولذلك لا بد أن يكون لدى الباحث إلمام وافٍ بمجموعة واسعة من الأدوات وأن يكون لديه مهارة في استخدام هذه الأدوات وإعدادها، وتفسير البيانات التي تؤدي إليها.

ومن الأدوات التي يستخدمها الباحث للحصول على البيانات اللازمة :الملاحظة والاستبيان والمقابلة والاختبار.... وغيرها، ولكل بحث أدواته الخاصة به وقد تختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة البحث أو موضوعه ومنهجه وأهدافه، وعلى سبيل المثال أكثر الأدوات البحثية مناسبة للبحوث الإنسانية المسحية والاستطلاعية هي الاستبيان والمقابلة وفي البحوث التجريبية نعتمد غالباً على الملاحظة المباشرة وفي البحوث التاريخية نعتمد على الملاحظة غير المباشرة.

أولا: الملاحظة. تعد الملاحظة من الأدوات البحثية التي يمكن استخدامها للحصول على بيانات تتعلق ببعض الحوادث والوقائع، ويفضل استخدام الملاحظة كأداة بحثية على غيرها من الأدوات وخاصة عندما تكون ممكنة حيث يتم فيها تحديد ما هو مطلوب التركيز عليه وتدوين ما يراه الباحث أو ما يسمعه بدقة تامة.

والملاحظة الجيدة تتم باستخدام وسيلة صادقة تتضمن التدوين الدقيق أو الرصد في مواقف فعلية من قبل شخص مدرب لديه اتجاهات إيجابية نحو البحث العلمي ولديه أمانة علمية. ولذلك تعد الملاحظة أداة بحثية من أكثر الأدوات دقة وأقلها تحيزاً إضافة إلى أنه يمكن تسجيلها وتصويرها على أشرطة سمعية ومرئية. ولكي تتم الملاحظة بشكل جيد وصحيح لا بد من مراعاة ما يلي:

أ –تحديد مجال الملاحظة أي ما يريد الباحث ملاحظته.

ب –تحديد مكان وزمان الملاحظة.

ج –تدوين مجريات الأمور بدقة وفي الوقت المناسب وعدم الإكثار من العناصر المراد ملاحظتها دون ضرورة وعدم تأجيل تسجيل ما يلاحظ.

د –إعداد مسبق لصحيفة الملاحظة ليتم تسجيل البيانات التي يلاحظها الباحث، أو أنماط السلوك المتوقع ملاحظته.

ويمكن تصنيف الملاحظة إلى أنواع وأشكال مختلفة حسب الأساس الذي يعتمد للتصنيف، فالملاحظة قد تكون مباشرة حين يقوم الباحث أو جامع البيانات بملاحظة سلوك معين من خلال اتصاله مباشرة بالأشخاص أو الأشياء المراد دراستها، وقد تكون غير مباشرة حين يقوم الباحث أو جامع البيانات بجمع البيانات من مصادر ثانوية كالمراجع والسجلات والتقارير والمذكرات التي أعدها الآخرون.

مزايا الملاحظة كأداة بحثية وعيوبها: تتميز الملاحظة بما يلي:

1- دقة البيانات التي يمكن الحصول عليها عن طريق الملاحظة.

2- يتم تسجيل السلوك الذي يلاحظ في أثناء فترة الملاحظة حيث يضمن ذلك دقة التسجيل وبالتالي دقة البيانات.

3- يمكن إجراء الملاحظة على عدد قليل من المفحوصين وليس من الضروري أن تكون العينة التي يلاحظها الباحث كبيرة الحجم.

4- قلة التكلفة والجهد المبذول في الملاحظة والتدوين.

وبالرغم من تلك المزايا للملاحظة كأداة بحثية فإن من عيوبها ما يلي:

1- تتطلب باحثاً متدرباً شديد الانتباه.

2- قد تتطلب وقتاً طويلاً، فقد ينتظر الباحث أو جامع البيانات فترة طويلة حتى يبرز السلوك المطلوب ملاحظته، وقد لا يتحقق هذا من خلال انتظار الباحث.

3- قد يغفل الباحث أو جامع البيانات من ملاحظة موقف جزئي أو تسجيل ما يلاحظه بالكامل.

4- قد تتدخل عوامل وقتية تؤثر على السلوك في أثناء الملاحظة فيؤثر ذلك على دقة وصحة ما يلاحظ.

5- قد يصعب تحليل الملاحظات الوصفية وتحويلها إلى بيانات كمية (عددية).

ثانيا: الاستبيان. الاستبيان من أبرز الأدوات المستخدمة في الأبحاث العلمية، وعلى وجه الخصوص في الأبحاث التربوية والاجتماعية، فهو سبيل الباحث للحصول على البيانات والمعلومات المتعلقة بمفردات الدراسة، سواء أكان البحث مسحيًّا أو جزئيًّا، وفي الغالب يستخدم الاستبيان للتعرف على توجهات العينة الدراسية ودراسة السلوكيات الخاصة بها، واكتشاف معلومات مهمة تلزم الباحث لتنفيذ البحث العلمي. ويوجد عديد من التعريفات التي وضعها الخبراء للاستبيان في البحث العلمي، ومن أبرزها ما يلي:

- يعرف البعض الاستبيان على أنه: "قائمة من الأسئلة تعبر عما يرغب الباحث العلمي في معرفته عن طريق عينة الدراسة، حيث يقوم بعرض قائمة الاستبيان على المفحوصين للإجابة عنها، وتوفير المادة العلمية الخام للباحث العلمي، وبعد ذلك يتم تبويبها وتصنيفها، ومن ثم استخدام الوسائل الإحصائية لتحليلها بدقة، والوصول إلى النتائج النهائية للبحث العلمي".

- وعرف البعض الآخر الاستبيان على أنه: "الأسئلة النصية التي يدونها الباحث العلمي، للتعرف على معتقدات أو آراء أو توجهات مجموعة من الأفراد، والاستفادة منها في تنفيذ البحث العلمي بشكل إيجابي".
- وعرف آخرون الاستبيان على أنه: "المؤشرات التي تسهم في التعرف على أبعاد المشكلة العلمية؛ من خلال عملية استقصاء ميداني على مجموعة من الأفراد".

المحاضرة رقم 2.

تنبني عملية كتابة الاستبيان على العديد من الخطوات التي يفترض تجهيزها واعتمادها ثم البدء بعملية كتابة الاستبيان، وهذه الخطوات هي:

1. تحديد مشكلة البحث والفرضيات التي سيعمل الباحث عن دراستها.
2. عملية تحديد عينة البحث تحديداً دقيقاً، وذلك لأن الاستبيان في الأساس سيكون موجهاً لهذه العينة بهدف دراستها والحصول على المعلومات اللازمة منها.
3. تحديد طريقة أداء الاستبيان هل هي الطريقة الورقية أم الطريقة الإلكتروني أو طريقة الجمع بينهما.
4. يقوم الباحث بعملية تحديد دقيقة لخصائص عينة البحث التي سيقوم بدراستها. فمن خلال خصائص عينة البحث يستطيع تحديد الأسئلة التي سيوجهها إليهم.
5. تتم عملية تجهيز أسئلة الاستبيان على مسودة خارجية.
6. تأكد من أن كافة اجراءات عملية تطبيق الاستبيان الزمانية والمكانية مناسبة، وكذلك تأكد من توافر التكاليف المادية لأداء الاستبيان والدعم التقني لاسيما في الاستبيان الإلكتروني.

محددات كتابة أسئلة الاستبيان:

عليك أن تتبع القواعد الأساسية في عملية كتابة أسئلة الاستبيان. وذلك لأن الأسئلة لها دور مهم في تقبل العينة البحثية للإجابة على الاستبيان من عدمه، إضافة أن كتابة الأسئلة تعتبر عملية تواصل مع العينة البحثية. وأهم معايير كتابة أسئلة الاستبيان هي:

1. عند كتابة أسئلة الاستبيان اجعلها كتابة بصيغة المخاطبة كأن تستخدم كلمات أنت، هو، هي، حدثنا، أخبرنا. حيث أن كتابة الأسئلة بصيغة المخاطبة يجعل أفراد عينة البحث يشعرون بالمخاطبة وبالتالي التركيز في الاجابة.
2. ابتعد عن كتابة الأسئلة التي لا فائدة منها. فوقت العينة البحثية ليس فائضاً عن حاجتهم، وكتابة أي سؤال لا فائدة منه تنفر العينة البحثية من الاجابة.
3. احذر كتابة سؤال يمس الخصوصية للعينة البحثية أو يتنافى مع طبيعة حياتهم ومعتقداتهم وتقاليدهم.
4. اجعل أسئلة الاختيار من المتعدد تحتمل الاجابات الموضوع لها فقط.
5. كتابة أسئلة الاستبيان تتطلب منك القيام بعملية فهم لعقلية أفراد عينة البحث أولاً ثم لمدركاتهم. ثم بعد ذلك للواقع الذي يخبرك هل ستقوم العينة البحثية بإعطاء الاجابة الصحيحة أم لا.
6. لابد من عملية كتابة الأسئلة بلغة سهلة ومفهومة والبعد عن المصطلحات الجزلة والصعبة.
7. راعي الوقت في الاجابة، حيث ينبغي كتابة أسئلة تحتاج لوقت قليل في الاجابة عليه لا إلى تفكير عميق، فالعينة البحثية تجيب على استبيان لا على امتحان.
8. كتابة الأسئلة نفسها يجب أن تراعي المفاهيمية بين هذه الأسئلة. على سبيل المثال كان لديك سؤال يتحدث عن أثر التعليم الالكتروني وسؤال آخر يتحدث عن هل استخدم أفراد العينة تقنيات التعليم الإلكتروني أم لا. فلابد أن تقوم بعملية كتابة سؤال هل استخدم التقنيات قبل كتابة سؤال أثر التعليم الإلكتروني .

أنواع الاستبيان في البحث العلمي. يوجد عديد من أنواع الاستبيان في البحث العلمي، وأهمها ما يلي:

أ– الاستبيان المحدد: ويطلق عليه البعض اسم (الاستبيان المقنن) أو (الاستبيان المغلق)، وسبب إطلاق هذا الاسم هو أنه يتكون من مجموعة من الأسئلة ذات نمط محدد من الإجابات، مثل موافق أو غير موافق، وكذلك نعم أو لا، بالإضافة إلى جميع أنواع أسئلة الاختيار من متعدد، وبتلك الطريقة يسهُل على المستجيبين تحديد ما يرغبون فيه من إجابة، وعدم الخروج عن النطاق المرسوم من جانب الباحث

العلمي، وفي الغالب يستخدم هذا النوع في حالة رغبة الباحث في الحصول على درجات محددة تسهل عليه مأمورية التحليل الإحصائي فيما بعد، وعلى الرغم من بساطة تلك الطريقة، فإنه يعاب عليها إلزام المستجيبين بنوعية محددة من الإجابات دون التعبير عن أنفسهم بشكل كامل.

ب- الاستبيان غير المحدد: ويوجد مُسمى آخر لذلك النوع من الاستبيان وهو (الاستبيان المفتوح)، ولا يوجد قيود على إجابات المستجيبين، حيث يقوم الباحث بوضع أسئلة مفتوحة، وذلك النوع سهل من حيث الإعداد، وغير مكلف ماليًا، غير أنه يحتاج إلى وقت طويل من أجل إعادة تصنيف البيانات والمعلومات التي يحصل على الباحث العلمي، نظرًا لكثرتها وعدم تشابهها.

ج- الاستبيان المتعدد: وفيه يقوم الباحث العلمي بوضع أسئلة مفتوحة ومغلقة في آنٍ واحد، ويعد ذلك النوع أكثر كفاءة في الحصول على المعلومات والبيانات عن النوعين السابقين، ويمنح الفرصة للمفحوصين في الإجابة بشكل إيجابي.

د- الاستبيان بالصور: ويستخدم الباحث العلمي في هذا النوع من الاستبيانات مجموعة من الصور كإجابة عن الأسئلة المطروحة، ويحتاج الباحث لذلك النوع في حالة كون مجموعة المستجيبين غير مؤهلين علميًا، أو عبارة عن مجموعة من الأطفال صغار السن، وتلك الطريقة تعتبر شيقة وجذابة بالنسبة لهم عن الطرق الأخرى.

مراحل إنجاز وإعداد الاستبيان.

المرحلة الأولى: وتتمثل تلك المرحلة في اختيار نوعية الاستبيان سواء بشكل مغلق أو مفتوح أو متنوع، ويتوقف الاختيار على نوعية المعلومات التي يود الباحث العلمي جمعها؛ فهناك بعض الأبحاث تتطلب الدراسة بصورة متعمقة مثل الأبحاث المتعلقة بسلوكيات مجموعة من الأفراد، لذا فمن المفضل استخدام الاستبيان غير المحدد (الاستبيان المفتوح)، وهناك البعض الآخر لا يتطلب سوى التعرف على معلومات بسيطة من المبحوثين، ويمكن في تلك الحالة استخدام الاستبيان المحدد (الاستبيان المغلق)، وهناك من بعض الأبحاث التي تتطلب استخدام النوعين، والباحث العلمي هو الأقدر على تحديد متطلباته، وأي نوع من أدوات البحث العلمي يلزمه.

المرحلة الثانية: وهي تتعلق بتصميم استمارة الاستبيان، من خلال صياغة الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث العلمي، ويجب أن تكون واضحة، وذات أسلوب سلس كي يتفهمها أفراد عينة الدراسة، مع أهمية استخدام الأسلوب المهذب في طرح الأسئلة، مثل: برجاء الإجابة عن الأسئلة، وفي النهاية شكرًا عن استجابتكم... إلى ما غير ذلك من أساليب إنشائية راقية تحفز المستجيبين وتدفعهم نحو الإجابة عن الأسئلة المطروحة بصدق.

المرحلة الثالثة: وتلك المرحلة عبارة عن اختيار العينة، وطريقة اختيار حجم العينة تتوقف على المعلومات التي يرغب الباحث العلمي في جمعها، وهل تحتاج إلى تعمق ودراسة موسعة أم لا.

المرحلة الرابعة: وتعد تلك المرحلة على درجة كبيرة من الأهمية، وتتمثل في تجربة الاستبيان على المستجيبين كمرحلة سابقة على الطرح النهائي للاستبيان، والهدف من ذلك هو التعرف على مدى وجود انحرافات في الأسئلة الموجودة بالاستبيان، وفي حالة ما إذا أثبتت التجربة، فجود ذلك يجب أن يقوم الباحث العلمي بتعديل الأسئلة؛ للتأكد من فائدتها في الحصول على المعلومات، وكذلك يمكن أيضًا عرض الاستبيان على خبراء أو مكتب بحث علمي؛ من أجل التعرف على مدى إيجابيته من عدمها.

- ***المرحلة الخامسة:*** وهي مرحلة طرح استمارة الاستبيان على المستجيبين، ويمكن ذلك من خلال اللقاء المباشر بعينة الدراسة، أو عن طريق إرسال الاستبيان بالبريد في حالة كون المبحوثين في مناطق بعيدة عن الباحث العلمي، وفي الوقت الحالي، وفي ظل التطور التكنولوجي والتوسع في استخدام الحواسب الآلية، يمكن طرح الاستبيان من خلال المواقع الإلكتروني عن طريق إنشاء موقع إلكتروني أو استئجاره لوقت محدد، وكذلك يمكن استخدام آلية ذات تكلفة بسيطة مثل نشر الاستبيان على مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال إنشاء جروب على الفيسبوك مثلًا لأعضاء العين، وبعد الانتهاء من الإجابة عن الاستبيان يتم إرساله إلى الباحث العلمي على البريد الإلكتروني.

مزايا الاستبيان كأداة بحثية وعيوبه: يتميز الاستبيان بما يلي:

1-قلة التكاليف والجهد حيث إنها تطبق على جماعات مهما كبرت بجهد محدود وبتكلفة محدودة.

2-سهولة التأكد من صدقها وثباتها قبل استخدامها.

3-سهولة تحليل النتائج إحصائياً.

4-يعطي المفحوص وقتاً كافياً لقراءتها والإجابة عليها دون إلحاح من صاحب الإستبيان أو التأثير عليه أو التدخل في الإجابة.

5-حرية الاستجابة والتعبير عن الرأي.

وبالرغم من أن الاستبيان وسيلة ملائمة للحصول على بيانات وآراء في وقت قصير نسبياً إلا أنه يؤخذ عليها ما يلي:

1-قد تتأثر إجابات بعض المفحوصين بطريقة وضع الأسئلة.

2-هناك فروق بين الاستجابات نتيجة لاختلاف المفحوصين من حيث مؤهلاتهم وخبراتهم ونتيجة لتفاعلهم واهتمامهم بموضوع الاستبيان.

3-عدم ضمان تعامل المجيب أو المفحوص عليها بصدق وجدية أو الاستعانة بآخرين في الإجابة عنها.

4-يميل بعض المفحوصين إلى تقديم معلومات غير دقيقة.

5-لا تناسب عديمي القراءة أو المتحدثين بلغات أخرى.

ثالثا: المقابلة. تعتبر المقابلة أداة بحثية تشابه إلى حد كبير الاستبيان في خطواتها ومواصفاتها مع فارق واحد هو أنها حوار بين الباحث وصاحب الحالة المراد الحصول على معلومات منه أو تعبيراته عن آرائه واتجاهاته ومشاعره، ويقوم بالمقابلة أشخاص مدربون تدريباً خاصاً لجمع البيانات من الأفراد بشكل مباشر من خلال طرح أسئلة محددة وتفسير الغامض منها ويقوم الباحث أو من ينوب عنه بتسجيل ما دار فيها.

وعن طريق المقابلة يتمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والاطلاع على مدى انفعاله وتأثره بالبيانات التي يقدمها، كما تمكن من إقامة علاقات ثقة ومودة بين الباحث والمفحوص. ويستطيع الباحث من خلال المقابلة أيضاً أن يختبر مدى صدق المفحوص ومدى دقته في الإجابة التي يطرحها.

والمقابلة كأداة بحثية تتطلب تخطيطاً وإعداداً مسبقاً كما تتطلب تأهيلاً وتدريباً خاصاً، ويتطلب استخدام المقابلة كأداة بحثية من الباحث أن يكون قادراً على استخدام تقنيات خاصة بإجراء المقابلات

يتعلق بعضها بالإعداد للمقابلة مثل اختيار المفحوص وإعداد المكان المناسب وتوفير الوقت اللازم والأسئلة اللازمة ويتعلق بعضها بتدريب الباحث أو جامع البيانات على إجراء المقابلة وتوجيه الأسئلة وإقامة الجو الإنساني الآمن للمقابلة. ولذا لابد من مراعاة الاعتبارات التالية:

1- في مرحلة الإعداد للمقابلة:

يتطلب تحديد أهداف المقابلة والمعلومات التي يريد الباحث الحصول عليها من المصادر البشرية، كما يتطلب تحديد هذه المصادر وإعداد للأسئلة المراد توجيهها، بحيث تكون واضحة وموضوعية ومحددة، إضافة إلى تحديد لمكان المقابلة وزمانه مراعياً أن يكون وقتها مناسباً للمفحوص لا يتعارض مع أعمال مهمة أخرى.

2- في مرحلة تنفيذ المقابلة:

يتطلب من الباحث في هذه المرحلة التدرب على إجراء المقابلة وتنفيذها بأسلوب شيق غير متكلف وفي جو ودي. والبدء بحديث مشوق ومتدرج يقود للدور المطلوب من المفحوص كما تتطلب توجيه أسئلة واضحة غير محرجة أو تشكل اتهاماً للمفحوص تضطره للدفاع عن نفسه، كما تتطلب إعطاء الوقت الكافي للمفحوص لتقديم إجابته مع توضيح اللبس أو الغموض الذي قد يطرأ في تنفيذها.

3- في مرحلة تسجيل المقابلة:

حيث تتطلب هذه المرحلة تسجيل الوقائع والبيانات التي يحصل عليها من المفحوص وذلك بعد التأكد من صحتها مراعياً في ذلك: عدم الاستغراق في الكتابة والتسجيل بل يكتفي برؤوس أقلام أو ملاحظات مختصرة .كما لا يجوز ترك التسجيل حتى نهاية المقابلة. ويمكن استخدام أجهزة التسجيل ولكن يجب أن يكون ذلك بعلم المفحوص، حيث إن استخدام مثل هذه الأجهزة يمكن أن يعطي دقة وموضوعية أكثر.

مزايا المقابلة كأداة بحثية وعيوبها: تتميز المقابلة كأداة بحثية بما يلي:

1-يمكن استخدام المقابلة كأداة بحثية حين يكون المفحوصون أطفالاً أو أشخاصاً لا يعرفون القراءة والكتابة.

2-نسبة عدم الاستجابة قليلة جداً مقارنة بالاستبيان.

3-الحصول على بيانات أكثر دقة وذلك بسبب توضيح الباحث أو جامع البيانات للغموض في الأسئلة.

أما عيوب المقابلة كأداة بحثية فيمكن تحديدها فيما يلي:

1-قد ينشأ تحيز بسبب كون جامع البيانات غير مؤهل تأهيلاً كافياً حيث يمكن أن يؤثر بوجهات نظره الشخصية على أفراد الدراسة الذين يقابلهم.

2-الوقوع في بعض الأخطاء عند التسجيل نتيجة للإرهاق أو كبر العدد الذي يقابله.

3-قد تكون العينة غير ممثلة لمجتمع الدراسة وبالتالي لا تكون المعلومات والبيانات التي تجمع على درجة من الدقة المطلوبة.

4-قد تحتاج المقابلة إلى وقت طويل وجهد كبير وتكلفة مالية عالية.

رابعا: أداة تحليل المضمون: يستخدم أسلوب تحليل المضمون في علم السياسية بشكل كبير في تحليل الخطابات السياسية المختلفة، وانماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب، وكذلك اهتمامات الرأي العام وخطابات المعارضة السياسية، وصورة الأمة عند الغير. وقد كان الفضل في تطوير أسلوب تحليل المضمون إلى العالم السياسي الأمريكي هارولد لاسويل، حيث أدخل تطويرات هامة على هذا الأسلوب أضفت عليه جاذبية، وزودته بأسس وقواعد أغرت مختلف حقول المعرفة باستخدامه.

ويعرفه "كريندورف": تخليل المضمون هو أسلوب للبحث، يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل.

ويحظى أسلوب تحليل المضمون بأهمية كبرى في الدراسات الإعلامية وكذلك السياسية، وهو أسلوب يتميز بسهولة الاستخدام، وقلة التكلفة مقارنة مع الدراسات الاستبيانية، ويسر الحصول على البيانات في كثير من الأحيان. وتقدم لنا النتائج المتحصل عليها من استخدام هذا الأسلوب كما هائلا من المعلومات، فهو أسلوب يزودنا بالمعرفة وبرؤيات جديدة، ويرشدنا في نشاطاتنا البحثية. إننا نستطيع معرفة الكثير من أحوال الأمم، وأنماطها الثقافية والمعيشية من خلال استخدام تحليل المضمون، كما نستطيع معرفة التطورات التي لحقت بثقافة معينة، أو نمط من التفكير، أو الأساليب اللغوية والأدبية من خلال استخدام هذا الأسلوب.

كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والضبط، وفي مواجهة كثرة المواد موضوع التحليل وتنوعها إلى الدرجة التي يصعب السيطرة عليها بدون استخدام إجراءات التحليل الكمي. كما يفيد في معرفة الميول المختلفة.

وتعدد استخدامات أسلوب تحليل المضمون حيث يستخدم لمعرفة الشخصيات وتصوراتها وقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطبها، ومذكراتها وتصريحاتها. ويمكن ان يستخدم هذا الأسلوب في معرفة توجهات دولة إزاء أخرى، وذلك بدراسة مضمون الصحافة الرسمية إزاء الدولة المعنية. ويستخدم هذا الأسلوب أيضا في معرفة مصدر المعلومات مما يتيسر معه اكتشاف التحيز او الموضوعية في وسائل الإعلام.

خطوات تحليل المضمون: ينبغي للباحث الذي يختار أسلوب تحليل المضمون أن يتبع الخطوات التالية:

1. تحديد مشكلة البحث أو موضوعه: كأن يقوم الباحث بتحديد ميول الصحافة الحكومية الجزائرية إزاء أزمة الخليج الثانية.
2. صياغة الفروض (افتراض وجود علاقة بين المتغيرات) ولا يشترط في البحث دائما أن يصوغ فروضا، بل يكفي أن يجيب عن الأسئلة المطروحة.
3. تحديد مجتمع البحث: وتشير هذه الخطوة إلى المادة التي سوف تخضع للبحث والدراسة.
4. اختيار العينة: ينبغي أن تكون العينة ممثلة لمجتمع البحث كله تمثيلا صحيحا، وتتضمن هده الخطوة ثلاث مراحل هي:

أ. اختيار عينة من المصدر، بمعنى تحديد الأساس الذي في ضوئه يتم اختيار عينة من المصدر محل الدراسة والتحليل، وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع الأصلي كله. فمثلا عند دراسة ميول الصحافة الحكومية في الجزائر نحو أزمة الخليج الثانية يختار الباحث: جريدة الشعب، والمجاهد والمساء.

ب. اختيار العينة الزمنية، وتشير إلى المدة الزمنية التي ستغطيها العينة.

ت. اختيار عينة من فئات التحليل ووحداته. وتشير إلى وحدة الإحصاء أو العد، وتمثل أصغر وحدة في عملية التحليل كلها. لذلك لابد من صياغة تصنيفات ثابتة مثل وحدة الكلمة، والخبر (أي القصة الإخبارية)، المقالة كلها كوحدة للتحليل، الفيلم او القصة أو الرواية أو المشهد داخل الفيلم (كم مشهد استخدمت فيه القوة والعنف).

5. الثبات: يعني قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها، بعبارة أخرى يمكننا التوصل إلى المعلومات ذاتها إذا ما أردنا إعادة البحث التحليلي إذا توفرت الظروف ذاتها، وكذلك الفئات والوحدات التحليلية والعينة الزمنية. فالثبات يفيد في انه أي باحث تتوفر له الظروف ذاتها والمعطيات نفسها يتوجب أن يحصل على النتائج نفسها التي حصل عليه سابقه.

6. الصدق: يشير إلى مدى ملائمة أسلوب القياس المستخدم في قياس الموضوعات والظاهرات التي يسعى المحلل إلى قياسها، ومدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة. ويقتضي الصدق والدقة في تحديد المفاهيم، واللجوء إلى المحكمين عند الاقتضاء.

المحاضرة رقم 3.

خصائص أداة البحث الجيدة: تتصف الأداة البحثية الجيدة بعدة صفات من أبرزها:

1- الصدق: يقال للأداة البحثية أنها صادقة إذا قاست ما نريد أن نقيسه بالفعل، ولم تقس شيئاً آخر مغايراً لما نريد.

2- الثبات: يقال للأداة ثابتة إذا قاست ما تقيسه بدرجة عالية من الدقة والإحكام أي تكون النتائج التي تعطيها الأداة متقاربة أو متماثلة إذا تكرر تطبيق الأداة على نفس المجموعة أو على مجموعة مماثلة بعد فترة معينة.

3- الموضوعية: تتصف الأداة البحثية بالموضوعية إذا كانت تؤدي إلى نتائج محددة لا (مجال للحكم الشخصي في تقديرها) أي إذا كانت النتائج لا تتأثر بذاتية المصحح أو شخصيته.

4- الملاءمة: إذا حققت الأداة الهدف الذي وضعت من أجله وكانت منسجمة مع الزمن المخصص للاستجابة على فقراتها وكانت مناسبة للأفراد الذين توزع عليهم من حيث مستواهم وأعمارهم، وكانت متصفة بالوضوح وسلامة اللغة وخالية من أي غموض فإن الأداة تعتبر ملائمة.

5- القابلية للاستخدام -:ومن الأمور التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد قابلية الأداء للاستخدام هي الأمور الإدارية أو الأمور المالية والأمور الفنية، ومن الأمور الإدارية الحصول على إذن مسبق من الجهات المختصة لتطبيق الأداة، ومن الأمور المالية أن تكون تكلفة الأداة المالية متوفرة وكافية لإجراء الدراسة وتطبيق الأداة.

المحور الخامس: مناهج البحث العلمي. إن تبني منهج معين لا يعني أن الظاهرة يمكن ان تسلم انقيادها له فقط، ولكن يمكن الاستعانة بمجموعة من المناهج التي تتضافر لكشف الجوانب المتعددة للظاهرة والإحاطة بها. وتساند هذه المجموعة من المناهج لدراسة ظاهرة معينة يطلق عليه التكامل المنهجي.

وإذا كان المنهج محكوما بمنطق معين في دراسة الظواهر، فإن الظواهر ذاتها لها منطقها الخاص بها، والذي يسلم نفسه لمنهج دون آخر، بمعنى يكون هناك تكافؤ منهجي بين المنهج المتبع والظاهرة محل الدراسة. والمنهج كما سبق التطرق إليه خلال الفصل الأول هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة حملة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة المعلومة.

والمنهج يتضمن قواعد منطقية وخطوات إجرائية في البحث العلمي تجد القبول لدى مجموعة من العلماء، ويستهدف تعريف المشكلات التي يمكن دراستها علميا بغية تطوير الرصيد المعرفي المتخصص، والحصول على البيانات الأساسية اللازمة لمعالجة الظاهرة علميا، وتحليل هذه البيانات طبقا لمفاهيم وقواعد واضحة ودقيقة، وتوصيل نتائج البحث وتعميماته. وسنتناول في هذا المحور بعضا من المحاور، منها: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، ومنهج دراسة الحالة، المنهج الاحصائي.

أولا: المنهج التاريخي. لا يكتفي المنهج التاريخي بسرد الوقائع التاريخية ورصها بعضها إلى البعض الآخر، ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها، ويحاول ان يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين ظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه. على الرغم من أن الحادثة التاريخية لا تكرر بنفس النمط لأن التاريخ لا يعيد نفسه، فالحادثة التاريخية فردية ولدتها ظروف لا يمكن ارجاعها. فوفق هذا المنهج فإن الحادثة لا تدرس إلا في ظل ظروفها.

إن العلاقة بين السياسة والتاريخ ثابتة، وقد سيطر المنهج التاريخي على الدراسات السياسية عهودا من الزمن، ولم يتراجع هذا الدور إلا مع مطلع القرن العشرين. رغم ذلك لايزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة خاصة ضمن مناهج الدراسات السياسية، فمعرفة التقلبات التي طرأت على الظواهر تستدعي استعادة اللحظة التي حدثت فيها والمحيط الدي اكتنفها وما يتضمنه من عناصر. (دراسة الدور الأممي اليوم يستدعي العودة إلى الظروف التي ساهمت في بروزها أو التعددية الحزبية في الجزائر أو غير ذلك من الظواهر)

كذلك يمكن **استخدام المنهج التاريخي** في استعادة الوضعية التي حدثت فيها أزمة معينة أو الظروف التي حدث فيها انفراج، أو تحالف، أو صراع، والسعي إلى الربط بين تلك الأحداث والعوامل السائدة في كل حالة. والهدف من كل هذا هو استخلاص قواعد عامة يمكن تعميمها على ظواهر شبيهة في الحاضر، أو يمكن خلالها التوقع بمسارات الحركة السياسية التي تحكمها ظروف كالتي حكمت تلك الاحداث التي نقيس عليها حالاتنا الراهنة. إلا أن القدرة التفسيرية ومن ثم المقدرة على التعميم وبناء النظريات العامة في الدراسات التاريخية تظل بعيدة المنال، لأسباب عدة منها: أن الحادثة التاريخية متميزة بفرديتها وذاتيتها ولا يمكن تكرارها بالصورة التي حدثت فيها سابقا، وتعدد العناصر التي يمكن أن تنسب إليها سبب الحدوث وقيمة كل عنصر والعلاقات الموجودة بين العناصر سببية كانت أو وظيفية، وحالة إدراك الظاهرة وطريقة نقلها او تسجيلها، والوضع النفسي لناقل الحادثة، وكذلك الخلفية الفكرية والثقافية والعقيدية والأيديولوجية للمفسر، والمدخل أو المداخل التي يستخدمها في تفسير الحادثة.

وهناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى رغبات الزعماء وخصائصهم، كما ان هناك من يفسر الأحداث بإرجاعها إلى البواعث العقيدية، وهناك من يستخدم المدخل الجغرافي إلى غير ذلك من المداخل التي تسعى لتفسير الأحداث التاريخية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من أجل الوصول بالمنهج التاريخي إلى مرحلة التعميم وبناء نظرية عامة لتفسير الأحداث، فغن تلك الجهود مازالت نتائجها متواضعة جدا، وأن إمكان الوصول إلى العنصر المسبب للواقعة ليس سهل المنال، فالأسباب يمكن أن تتعدد.

ويتضمن المنهج التاريخي خطوتين هامتين: أولاهما جمع البيانات أي الوثائق والمعلومات (ثم تخضع هذه المصادر للنقد وهو على نوعين داخلي وخارجي وتسمى هذه العملية مجتمعة بعملية التحليل التاريخي)، وثانيهما الربط بين الواقعة والوضع السائد في تلك الحقبة من الزمن ثم استخلاص التعميمات اللازمة للدراسة محل البحث (أي تفسير الواقعة بناء على البيانات المجموعة بشأنها).

قواعد المنهج التاريخي: إن المنهج التاريخي يقوم مستندا إلى القواعد التالية:

1. قاعدة التجديد: وتعني تحديد الظاهرة التاريخية محل الدراسة زمانياً ومكانياً مع الاهتمام بالظروف التي صاحبتها باعتبارها جزءا أصيلا منها.
2. قاعدة التحليل: وتعني جمع أكبر قدر ممكن من المحلات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة وتحليلها وإجراء دراسة نقدية عليها للتأكد من صحتها.
3. قاعدة التركيب: وتعني إعادة صياغة المادة التاريخية صياغة علمية وتجاوز مرحلة السرد والوصف إلى التعليل مع افتراض أن الوقائع التاريخية معلولة بعلل وأسباب يسعى الباحث إلى استخلاصها.
4. قاعدة إصدار الأحكام: وتعني الحكم على الظاهرة بمنطق العصر الذي ظهرت فيه على اعتبار أن لكل عصر تاريخي حضارة لها شخصيتها وقيمتها ولكل فترة تاريخية أحداثها وظروفها وليس من شأن الباحث أن ينظر إلى الماضي من خلال معايير الماضي.

المحاضرة رقم 4.

ثانيا: المنهج المقارن. بشكل عام يمكن القول أنه تشمل طريقة المقارنة على إجراء مقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين أو اقتصاديتين أو طبيعيتين... بقصد الوصول الى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع و الحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطور ظاهرة ما. وبالتالي فالمقارنة نوع من البحث يهدف الى تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر أو بالنسبة لظاهرة واحدة ولكن ضمن فترات زمنية مختلفة.

على الرغم من أن المنهج المقارن هو منهج مستقل بحد ذاته ولكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة مثل المنهج التاريخي أو المنهج التجريبي، حتى أن البعض

ذهب الى أن المنهج المقارن "هو منهج شبه تجريبي يختبر كل من العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة لظاهرة ما في أكثر من مجتمع أو أكثر من زمان. " وللمنهج المقارن عدة خطوات لابد من اتباعها، وهي:

1. التحديد الدقيق للموضوع محل المقارنة.
2. وضع متغيرات المقارنة.
3. تفسير بيانات المقارنة.
4. الحصول على نتائج المقارنة.

شروط المقارنة: من شروط المقارنة ما يلي:

1. يجب ألا تركز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرد أي دون أن تكون مربوطة بالتغيرات و الظروف المحيطة بها وإنما يجب أن تستند المقارنة الى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثين أو أكثر.

2. يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة اذا كانت المقارنة معتمدة على دراسة ميدانية ومعتمدة على دراسات موثوقة اذا كانت الدراسة حول ظاهرة لا يمكن أن تبحث بشكل ميداني كالمقارنات التاريخية.

3. أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه الاختلاف فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن فمثلا لا نستطيع أن نقارن بين أثر التضخم على الوضع المعيشي مع أثر التدخين على الصحة فهما موضوعان لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما بل هما متباعدين تماماً.

4. تجنب المقارنة السطحية إنما الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة و العميقة.

5. أن تكون الظاهرة المدروسة مقيدة بعاملي الزمان والمكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان أخر أو زمان أخر أو زمان ومكان أخرين.

أنواع المقارنة:

1. المقارنة المغايرة: وهي المقارنة بين ظاهرتين سياسيتين أو أكثر وتكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.

2. المقارنة الخارجية: وهي مقارنة حوادث سياسية أو اقتصادية.... متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلاً المقارنة بين بلد يتع النظام الاشتراكي وأخر يتبع نظام اقتصاد السوق الحرة وتؤخذ في هذه الحالة تأثير كل من الحالتين على جانب واحد مثل ديمقراطية نظام الحكم.
3. المقارنة الداخلية: تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معين ومكان معين ولكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصل الى الأسباب الأكثر ترجيحاً والتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها وكمثال على هذا النوع من المقارنة قد نقوم بدراسة النظام السياسي الجزائري في فترتين زمنيتين مختلفتين، ونستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب التي قد يكون لها تأثير على ظهور مثل هذه المشكلة (زوال الثنائية القطبية مثلا) ومن خلال تحليل كل سبب ومن ثم المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشف الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.
4. المقارنة الاعتيادية: وهي المقارنة بين حادثين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف، مثلا المقارنة بين حزبين مختلفين متقاربين من حيث التوجه (FLN – RND) داخل الدولة في نفس الفترة الزمنية.

أبعاد المنهج المقارن:

أ- بعد تاريخي (زماني) :في هذا البعد تتم دراسة الظاهرة نفسها ولكن في فترتين زمانيتين مختلفتين وذلك من خلال تحليل الظاهرة في كلتا المرحلتين ثم اعتماد احداها كنقطة معيارية يتم الرجوع اليها للمقارنة به.

ب- بعد مكاني: وهنا نقارن بين الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان آخر وذلك في نفس الفترة الزمنية مثلاً المقارنة بين ثورات الربيع العربي في سوريا وتونس خلال نفس الفترة الزمنية الواحدة.

ت- بعد زماني ومكاني : والذي يقارن بين تواجد الظاهرة في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى وأزمنة أخرى متباينة مثل مقارنة بين الديمقراطية في العصر الحديث والعصور القديمة.

أشكال المقارنة:

1. المقارنة الكيفية: وتشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين: يعتمد الأول على جمع المعلومات حول مواضيع الدراسة عن كثب والتعرف على صفاتها وأوصافها ومن ثم المقارنة بينها على النحو المطلوب من تلك الدراسة وذلك يتطلب التعرف على الظاهرة على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل

المؤثرة وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام برحلات الى المجتمع المراد المقارنة به. أما الشكل الثاني للمقارنة الكيفية فيكتفي فيه الباحثون بجمع الأخبار عن طريق الكتب والمقالات حول الظاهرة المدروسة والقيام بالتعليق على تلك الأخبار ومناقشتها اعتمادا على مخزون علمي لديه حول الظاهرة المدروسة.

2. المقارنة الكمية: تقوم المقارنة الكمية على حصر حالات الظاهرة بعدد أو بكم معين وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح ويشكل التعداد السكاني والإحصاءات الحيوية أهم مصادر البيانات الكمية في الدراسات المقارنة.

ثالثا: منهج دراسة الحالة: يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية والعلمية، التي تدرس الظواهر والحالات الفردية والثنائية والمجتمعية بهدف تشخيصها، وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها وتتبع مصادرها بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة، وبالتالي يصل الباحث إلى نتائج ومعالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة.

يمكن القول أن دراسة الحالة هي البحث المتعمق للحالات الفردية في إطار المحيط الذي تتفاعل فيه، حيث تقوم على افتراض أن كل حالة قابلة للدراسة تكون مع المجال الذي تتفاعل داخله وحده، وبالتالي لا يمكن أبدا فهم معاني الجوانب المبحوثة وأهميتها على مستوى أي حالة خارج إطار المجال الذي تتفاعل وسطه. وعليه فمنهج دراسة الحالة هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا عاما. وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها. ولا يكتفي هذا المنهج بالوصف الخارجي أو الظاهري للموقف أو الوحدة، كما يركز على الموقف الكلي وينظر إلى الجزئيات من علاقتها بالكل الذي يحتويها على أساس أن الجزئيات هي جانب أو مظهر من هذا المنهج يتضمن مجموعة قواعد تحدد عملية البحث وتتمثل فيما يلي:

1. ينبغي أن يسعى البحث للحصول على كل البيانات المتاحة عن الحالة (الوحدة) مهما كانت، ويعمل على الربط بين العناصر وإيجاد العلاقات.
2. ينصب اهتمام الباحث المتبع لمنهج دراسة الحالة على الحالة الواحدة.

3. النظر إلى الوحدة على انها كل مترابط.

4. ضرورة دراسة العلاقة القائمة بين الوحدة موضع الدراسة والوسط المباشر أو غير المباشر الذي توجد الوحدة في إطاره.

خطوات منهج دراسة الحالة: يمكن إيجاز خطوات دراسة الحالة فيما يلي:

1. اختيار الحالات التي تمثل المشكلة ، وهذه الخطوة تقتضي التركيز على حالات أو عينات عشوائية من المشكلة، ولا تقتضي عينات أو حالات عشوائية من الحالات العامة،" كما يجب أن تكون العينة كافية وأن لا يقتصر الباحث على حالات قليلة، مما يؤدي إلى دراستها بدقة وشمول في أن واحد.

2. جمع المعلومات وتدقيقها ويتم ذلك في ضوء فرضية أولية، وبعض المعلومات يمكن الحصول عليها من سجلات الأفراد وبعد أن تجمع المعلومات يجب التأكد من صحتها وصدقها، ثم بعد ذلك يتم تنظيمها والتنسيق بين عناصرها.

3. وضع الفرضيات أو التشخيص الأولي لعوامل المشكلة، بعد جمع المعلومات وتدقيقها وتنظيمها يبدأ الباحث بوضع الفرضيات التي توجه الدراسة وتقود إلى استنتاج دقيق، والفرضيات تأتي نتيجة التشخيص الأولي للعوامل التي تسبب المشكلة المدروسة.

4. اقتراح نوع المعاملة أو العلاج: يجب أن يفكر الباحث في نوع المعالجة أو المعاملة في ضوء شدة الحالة وقسوتها على ضوء ظروف بيئية تساعد على نجاح العلاج.

5. المتابعة والاستمرار: هذه أخر خطوة والمقصود بها أن يراقب الباحث استجابة الفرد للعلاج، وهذه الخطوة بمثابة اختبار لصدق التشخيص.

المحاضرة رقم 05.

استخدامات منهج دراسة الحالة: إن استخدامات منهج دراسة الحالة متعددة ومتنوعة تبعا لتعدد واختلاف الأهداف المتوخاة ولهذا سوف نشير لأهم هذه الاستخدامات، وهي :

1. بالنسبة للدراسات الاستطلاعية: حيث يحتاج الباحث إلى إجراء تحليلات لبعض الحالات المثيرة للاستبصار والتعمق، وذلك سعيا وراء هدف محدد للكشف عن الجوانب المختلفة أو في محاولة لبلورة بعض الفروض المتعلقة بمثل هذا الموضوع.
2. بالنسبة للبحوث الوصفية: حيث يهتم الباحث بوصف الجماعة أو المجتمع المحلي أو المدينة أو القرية بحيث يقدم صورة كلية عن الموضوع.
3. بالنسبة للبحوث التجريبية: يستعين الباحث بدراسة الحالة للتعرف على المجتمع أو الجماعة التي يراد إحداث تغييرات في نطاقها، ليتم تنفيذها من أجل المساعدة عن طريق برامج معينة، بحيث يتعرف عن الحالة قبل وبعد إدخال البرنامج المعين للتمكن من تقدير مدى تحقيق البرنامج لأهدافه في ضوء عملية المقارنة " القبلية والبعدية ".
4. كما تستخدم دراسة الحالة في مجال خدمة الفرد بحيث يستطيع المهني أو الخبير تشخيص أسباب المشكلات التي تعاني منها الحالة، أو في الحالات التي يهتم بها وبالتالي يتمكن من وضع خطة علاجية من أجل المساعدة أو العلاج.
5. كما تستخدم دراسة الحالة على المؤسسات بالتعرف على تاريخها والمراحل التطورية التي مرت بها، ويعتمد في ذلك على عدة وسائل كالملاحظة والمقابلات المعمقة، وتحليل وجمع الوثائق، ويستخدم هذا المنهج في مجالات بحثية عديدة منها مجال الإعلام والاتصال.

رابعا: المنهج الإحصائي. لم يشذ علم السياسة عن بقية العلوم الأخرى التي تستخدم الرياضيات في دراساتها المختلفة. فلغة الأرقام اقتحمت مجالات علم السياسة منذ فترة من الزمن. ويعرف الإحصاء باعتباره أعدادا أو أرقاما يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم على المتغيرات، أو على العلاقة بين المتغيرات. إنها شكل من أشكال الاختزال الرياضي يستطيع أن يلمح إلينا وبدقة عن كيفية عرض بياناتنا. فإذا أردنا دراسة العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى المشاركة السياسية نتوجه إلى المنهج الإحصائي الذي بمقدوره أن يجيب على هاذين التساؤلين.

ويمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة والتعبير عنها رقميا. وهو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ومراجعتها وتصويبها وتبويبها ثم تحليلها

وتفسيرها. فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولا يكتفي بذلك، بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج. ويفيد المنهج الإحصائي في تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي التي يمكن التعبير عنها كميا كالسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي، وأثر وسائل الإعلام في السلوك السياسي، ودراسة العلاقة بين الوضع الداخلي والوضع الخارجي وتفاعلهما، كأثر العنف السياسي الداخلي ودرجة انخراط الدولة موضع العنف في الأعمال العدوانية الخارجية.....وغيرها.

خطوات المنهج الإحصائي: يلتزم من أراد استخدام المنهج الإحصائي باتباع الخطوات التالية:

1. تحديد المشكلة محل البحث تحديدا جيدا، وذلك بتحليلها إلى عناصرها الأولية للإحاطة بها من جميع جوانبها.
2. صياغة الفروض، والتي تقرر وجود الارتباكات بين الطواهر أو تنفيها، كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين مستوى الدخل والانتماء الحزبي، والمثال على ذلك أن المستوى الأعلى للدخل يعظم اتجاه التصويت لصالح الجمهوريين (فرضية).
3. القيام بالتعاريف الإجرائية اللازمة، وإعطاء الظواهر مؤشرات كمية.
4. جمع البيانات الإحصائية عن الظاهرة المدروسة من السجلات المتخصصة في جمع البيانات الإحصائية أو عن طريق التعداد بزيارة البيوت أو المصانع أو المحلات التجارية لانجاز البيانات المطلوبة، والتي عادة ما تصاغ في شكل أسئلة تتضمنها استمارات البحث. وتتطلب الدراسة الإحصائية دقة البيانات وملاءمتها للظاهرة محل البحث. وتدقيق البيانات التي جمعناها لا يكفي، بل لابد من تدقيق المعلومات التي استقيناها من غيرنا.
5. تبويب البيانات وعرضها: بعد جمع البيانات وتصويبها ومراجعتها توضع المعلومات في جداول مناسبة، والتبويب قد يتم حسب التبويب الزمني (يصنف الناس حسب أعمارهم) أو التبويب الجغرافي (الشمال- الجنوب)، أو التبويب الكمي (الدخل الشهري) أو التبويب الوصفي (مثقفين – أميين) وبعد عملية التبويب هذه يتم تفريغ تلك الفئات في جداول تدعى الجداول الإحصائية. ثم

نقوم بتمثيل تلك البيانات المجدولة في رسوم بيانية حتى يسهل علينا معرفة الاتجاه العام للظاهرة المدروسة.

6. التحليل: وتعتمد هذه الخطوة على عملية التبويب السابقة، ويتم التحليل عادة على عدة طرق وكيفيات، منها: تحليل البيانات لمعرفة اتجاهها العام، إيجاد القيمة المتوسطة لها، إيجاد قيم تباعدها أو تشتتها بعضها عن بعض، وكذا مقارنة بعضها بالبعض الآخر، إيجاد ترابطها....

7. التفسير: ويعني ذلك استخلاص ما تعنيه هذه الأرقام وإبراز الارتباطات بينها، وأنماطها. إلا انه على الباحث ألا يكتفي بالأرقام المجردة، وإنما يحاول قراءتها في سياقها التاريخي والاجتماعي والسياسي.. كما انه لابد أن يعمل على تعميمها على حالات أوسع من الحالات التي قام بدراستها ولكن مع التحفظ.

المحاضرة رقم 06.

المحور السادس: الاقترابـــات.

الاقتراب طريقة للتقرب من الظاهرة المعنية بعد اكتشافها وتحديدها، وذلك بقصد تفسيرها، بالاستناد إلى عامل أو متغير كان قد تحدد دوره من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفا. فإذا كان العامل أو المتغير هو العامل السياسي، كان المدخل أو الاقتراب هو الاقتراب السياسي، وإذا كان العامل او المتغير قانونيا كان الاقتراب قانونيا. وتتعدد الاقترابات بتعدد الزوايا التي ينظر منها كل باحث للظاهرة، والخلفية الفكرية، والمعرفية والفلسفية لكل واحد منهم. وبسبب تعقد الظاهرة السياسية، لذلك من المستحسن أن تتكامل الاقترابات التي تستخدم في دراستها، حتى يمكن معالجة الظاهرة على جميع جوانبها بغية السيطرة عل خفاياها والوصول إلى أعماقها.

أولا: الاقتراب القانوني. يركز هذا الاقتراب في دراسته للأحداث، والمواقف، والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية، أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها. وبصيغة أخرى على مدى تطابق الفعل مع القاعدة القانونية او تفلته من ضوابطها. والاقتراب القانوني يفترض وجود مجموعة معايير وضوابط، ومن ثم يستخدم تلك الضوابط في التوصل إلى شرعية الفعل أو عدمه. وهو اقتراب وصفي يصف الظواهر من خلال معيار الشرعية والتطابق أو الخرق والانتهاك، ويستخدم مجموعة

مفاهيم مثل: الحقوق، والواجبات، والالزام، والمسؤولية .... وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الأكثر تداولا في حقل الدراسات القانونية، ويهتم بوصف الإجراءات المتبعة بشأن الاعتداء. كما يركز هذا الاقتراب على المعاهدات والاتفاقيات من حيث أطرافها وكيفية إعدادها، وتوقيعها وكيفية التصديق عليها وتجديدها وتفسيرها. وزيادة على ذلك يبحث هذا الاقتراب في التمييز بين الأفعال المشروعة وغير المشروعة سواء تعلق الأمر بالقانون الداخلي او القانون الدولي.

ويستخدم هذا الاقتراب في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديده للشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب اتباعها قانونيا في العملية الانتخابية، وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق الأمر بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس. كما يفيد الاقتراب القانوني في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية من عدمه.

رغم المزايا التي يقدمها الاقتراب القانوني إلا انه يظل قاصرا على الإحاطة بالظاهرة من جميع جوانبها، فضلا عن أنه يركز على الأطر الشكلية ويهمل العمليات والنشاطات غير الرسمية على الرغم من انها قد تكون أكثر تأثيرا. كما ان المدخل القانوني يضيق من حيز الدراسات حينما يحصر موضوعها في الدولة وأجهزتها الرسمية فقط.

ثانيا: الاقتراب النسقي (النظمي). استمد الاقتراب النظمي فكرته الأساسية من "النظرية العامة للنظم" التي تعد المنطلق النظري التحليلي لجميع المستخدمين لمفهوم النظام في تحليلاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعود الفضل إلى عالم السياسة الأمريكي "دافيد استون" في إدخال اقتراب تحليل النظم إلى حقل الدراسات السياسية، ثم تبعه آخرون من أمثال كارل دويتش وغابريال ألموند. وقد عمل استون على تطوير هذا الاقتراب من عبر مجموعة من المؤلفات كانت بدايتها عام 1953 حينما نشر كتابه "النظام السياسي"، وكذا كتاب "تحليل النظم السياسية" الذي نشره في عام 1965، والذي كان أكثر توضيحا للنظام السياسي وطرق عمله ومكوناته وكذا المفاهيم التي استخدمها.

لقد نظر استون إلى الحياة السياسية على انها نظام (نسق) موجود في بيئة يتفاعل معها اخذا وعطاء من خلال فتحتي المدخلات والمخرجات. وأن هذا النسق بمثابة كائن حي يعيش في بيئته الفيزيائية والبيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية. هذا النسق السياسي هو نسق مفتوح على البيئة التي تنتج أحداثا وتأثيرات يتطلب من أعضاء النسق الاستجابة لها.

لقد شبه استون السلوك السياسي وناظره بالعمليات الوظيفية للكائن الحي كما فعل برسونز في علم الاجتماع. فالكيانات الاجتماعية وفقا لاقتراب تحليل النظم يمكن أن ننعتها بصفة النظام نظرا لأنها تمثل مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الاعتماد المتبادل فيما بينها. وقد بنى استون تحليله على مجموعة من الفروض التي تعتمد على مجموعة من المفاهيم التي أدخلها إلى حقل الدراسات السياسية، ومن هذه المفاهيم:

1- **مفهوم النظام**: اعتبره استون بمثابة وحدة التحليل الأساسية في اقتراب التحليل النظمي، والنظام عنده هو مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنظام يؤثر في بقية العناصر.

والنظام السياسي هو نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله "تحليليا" عن النظم الأخرى، وله محيط أو بيئة يتحرك فيها، وقد اهتم استون بالكيفية التي يتمكن بها النظام السياسي من البقاء والاستمرار في ظروف تتميز بالضغط والتغير. والنظام السياسي عند استون هو بنيان نظري واسع كامل ومرن، يتكون من مجموعة من المتغيرات بغض النظر عن العلاقات الموجودة بينها- هذا النظام يعيش في بيئة يتبادل التأثير معها.

2- **البيئة**: وتعني كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلا من النظام والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر. وتنقسم هذه البيئة إلى داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. يتضمن القسم الداخلي الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي رغم تفاعله معها، وتشمل: مجموعة السلوكات والاتجاهات والأفكار التي تحدد الثقافة والاقتصاد..)، وتمثل هذه الأنساق مصدر الضغوط والتأثيرات المتعددة، والتي تعمل على قولبة الشروط التي يتوجب على النظام السياسي أن ينشط ويتحرك في ظلها. وأما القسم الثاني من البيئة، والتي تعرف

بالبيئة الخارجية، وتتضمن كل الأنساق الخارجة الواقعة خارج المجتمع المعني، وتتمثل في الأنساق الدولية (السياسية والاقتصادية والثقافية).

وتشكل البيئة الداخلية مع البيئة الخارجية البيئة الكلية للنظام السياسي، وتقع خارج النظام السياسي، وبما ان النسق السياسي هو نسق مفتوح فمخرجات البيئة بأنساقها المختلفة تؤثر في النسق السياسي من خلال فتحة المدخلات، كما ان النسق يؤثر في البيئة بما يخرجه من قرارات وأفعال وتصرفات وسياسات عبر فتحة المخرجات.

3- **الحدود:** حتر يتمكن استون من عملية التحليل، رأى أن يفصل بين النظام السياسي وبيئته، وذلك في إطاره التصوري الذي يجعل فيه للنظام بداية ونهاية، أي حدودا توضح بداية النظام السياسي ونهاية الأنظمة الأخرى.

4- المدخلات: هي كل ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته الداخلية أو الخارجية، وهي جملة التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالنظام والتي تؤثر فيه، إنها تلك الأحداث الخارجة عن النظام، ولكنها تعمل على تبديله وتغييره، أو التأثير فيه بأية صورة كانت. فالمدخلات هي بمثابة المادة الأولية التي يعمل بها النظام ويتحرك ويدور لإنتاج ما يمكن ان نطلق عليه بالمخرجات. ويقسم استون المدخلات إلى مطالب وتأييد.

أ. **المطالب:** تمثل حاجات الأفراد والمجتمع وتفضيلاتهم المتنوعة، حيث تتوجه إلى النظام السياسي في صورة مطالب تستدعي استجابة السلطات لها بصورة أو بأخرى. وتختلف المطالب الآتية (الجماعات المصلحية، الأحزاب السياسية، قادة الرأي ووسائل الإعلام) من بيئة النظام السياسي من حيث قوتها وتأثيرها تبعا للجهة الصادرة عنها. وترد السلطات عليها أيضا بحسب قوة الجهة التي وردت منها المطالب، ومكانتها وهيبتها من جهة، ووفق الموارد المتاحة من جهة أخرى.

وتتحول الطلبات إلى عناصر ضغط عندما لا يتمكن النظام السياسي من تلبية احتياجاتها بسبب قلة إمكاناته، أو بسبب كثرتها وكثافتها، وعدم مقدرة النظام على معالجتها والإجابة عنها دفعة واحدة تحت ضغط عنصر الوقت، وقلة القنوات القائمة بمعالجة تلك الطلبات وتحويلها إلى قرارات. وإذا تضخمت تلك الطلبات الضاغطة ولم يتمكن من النظام من تحويلها إلى قرارات وأفعال، فإن النظام يكون معرضا

للانهيار. والضغط قد يكون في حجم المطالب كما يمكن ان يكون في مضمونها مما يقلل من قدرة النسق السياسي على انتاج المخرجات.

ب. **التأييد:** بما ان مهمة النظام السياسي هو القدرة على توجيه موارد المجتمع وطاقاته نحو السعي إلى تحقيق اهداف معينة، ما يعني أهمية تجميع دعم أعضائه من أجل أن يكسب النظام القدرة على الفعل والنشاط والحركة، وبدون التأييد لا يمكن ان تتحول الطلبات إلى مخرجات. كما يكتسي التأييد أهمية حيوية في المحافظة على الحد الأدنى من الانسجام بين أعضائه، وهذا الجانب من النظام يطلق عليه استون الجماعة السياسية أو المجتمع السياسي.

5- التحويل: هي مجموعة النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلاته المتمثلة في المطالب والتأييد والموارد إلى مخرجات (قرارات، سياسات، إعلام، أفعال) والتي تصدر عن أبنية النظام السياسي. فعملية التحويل تتم داخل أبنية النظام السياسي وتتولاها أجهزته المختلفة، حيث تقوم بعملية التصفية والترتيب، والتقديم والتأخير للمطالب حسب الأهمية والحساسية. وبالمقابل فقد أهمل استون ما يجري داخل النظام السياسي وركز بدل ذلك على المدخلات والمخرجات فحسب، وأعطى مكانة ثانوية لما يجري داخل النسق في حد ذاته.

المحاضرة رقم 07.

6- **المخرجات:** وتتمثل في مجموعة الأفعال والقرارات الملزمة والسياسات والدعاية التي يخرجها النظام السياسي، فهي ردود أفعال النظام أو استجابة للمطالب الفعلية أو المتوقعة التي ترد إلى النظام من بيئته. فهي إذن وسيلة تفاعل بين النسق وبيئته، وهي التعبير هن النشاط الداخلي للنسق. وتمثل المخرجات النقطة الختامية في العمليات المعقدة التي عبرها تتحول المطالب والتأييد والموارد إلى قرارات وأفعال، وتبين المخرجات طريقة تصرف النظام السياسي إزاء بيئته، ولا تتوقف المخرجات عند نقطة معينة بل هي حلقة وصل بين النظام وبيئته، فالمخرجات تثير البيئة، فتولد البيئة مطالب ومساندة تعود إلى النسق عبر التغذية الاسترجاعية من خلال فتحة المدخلات، وبالتالي تظل المدخلات تؤثر في المخرجات والعكس صحيح، وكل ذلك يؤثر في بقية النسق السياسي وبيئته.

وتظل مقدرة النظام على الاستجابة للمطالب هي الضامن لاستمراره. غير أن قلة الإمكانات وعدم قدرة السلطات أو عدم رغبتها في تلبية مطالب الأفراد والمجتمعات بنسب معينة سيجعل من رصيد التأييد لصالح النظام يتناقص، ويضاف إلى ذلك أن حجم المطالب، وشدتها قد ترهق النظام السياسي.

7- **التغذية الاسترجاعية:** ويقصد بها مجموعة ردود أفعال البيئة على مخرجات النظام السياسي، وذلك في شكل كلبات تأييد وموارد جديدة توجهها البيئة إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وتمثل عملية التغذية الاسترجاعية أداة أساسية تساعد السلطات على تعديل أهدافها وتشكيلها بطريقة تصونها من الضغط اللازم لقلة الموارد. كما تفيد المسؤولين في تصحيح سلوكهم. وإذا افتقر النظام للمعلومات وردود الأفعال فسيجد نفسه معرضا للمخاطر (الغموض، انعدام الثقة به..).. فالتغذية الاسترجاعية هي طريقة مفيدة يقوم من خلالها النظام السياسي بتقويم ذاته، وإصلاح اختلالاته، وهي معيار لتقويم مدى فاعلية النظام السياسي.

ويعمل النظام السياسي على تخزين خبرته المتراكمة في مواجهة المشاكل لتساعده على مجابهة الواقع المتجدد في الحاضر والمستقبل. وتفيد التغذية الاسترجاعية من خلال المعلومات التي تقدمها إلى النظام السياسي في معرفة حالة النظام، ونتائج أفعاله وحالة بيئته أيضا.

لقد اعتمد استون في تحليله لعمل النظام السياسي على **مجموعة من الفروض**، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. النظام السياسي نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالأنظمة الآخرين، ويمتلك قدرة على التكيف مع الضغوط المختلفة.
2. يسعى النظام السياسي إلى تحقيق التوازن والاستقرار، وذلك من خلال الخصائص التي يمتلكها (قدرة الضبط)، والتي تعينه على مواجهة متطلبات البيئة.
3. للنظام مجموعة من الوظائف التي لابد له منها لاستمراره.
4. يشبه استون النظام السياسي بالكائن الحي الذي يتطلب وضعا بيئيا للحياة فيه.
5. تمتلك النظم السياسية برامج وآليات لمواجهة بيئاتها، وبفضل هذه الآليات تستطيع النظم السياسية تنظيم سلوكها الخاص وتعديل أبنيتها الداخلية، وتستطيع حتى تغيير أهدافها الرئيسية.

6. النظام السياسي في حالة حركة دائمة يأخذ من البيئة ويعطيها..

عمل النظام السياسي في شكله المبسط: تأتي الطلبات والتأييد إلى النظام السياسي من البيئة الداخلية والخارجية، وذلك من خلال فتحة المدخلات، فتقوم أجهزته الداخلية بمعالجتها ودراستها وتصفيتها، ثم بعد ذلك تحولها إلى مخرجات في شكل أجوبة تتخذ صفة القرارات والسياسات والأقوال والأفعال المختلفة. هذه المخرجات المتجهة إلى البيئة الداخلية أو الخارجية أو كلاهما تجعل البيئة تنتج ردود أفعال تتخذ صفة الطلبات والتأييد، تتجه مرة أخرى إلى النظام السياسي عبر فتحة المدخلات، وهكذا يظل النظام السياسي في حالة حركة مستمرة.

ثالثا: اقتراب الاتصال. تعتبر الاتصالات بمثابة شريان الحياة للنظام السياسي، إذ بدونها لا يستطيع الاستقرار والمحافظة على وحدته وتكامله، وبدون تخزين ونقل السجلات التي ضمت أعمال الماضي فإن النظام يعجز عن الاستمرار. كذلك لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الاتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، إذ لا يمكن تصور عملية التحكم –التي تعني في جوهرها عملية أمر وطاعة في شق كبير منها" دون أن تكون العملية الاتصالية حاضرة فيها. كذلك تعتمد عملية القرار –الرشيد خصوصا– على الاتصال وتبادل المعلومات بين صناع القرار والمجتمع المعني بالقرار المراد اتخاذه.

والعملية الاتصالية في جوهرها هي عملية نقل معلومات، أو تبادل معلومات بين طرفين أو أكثر. او هي مجموعة إشارات أو رموز تنبعث من طرف إلى آخر ولو تعددت وتنوعت وسائل نقل المعلومات أو الرموز أو الإشارات، فإذا كانت العملية العصبية أو الهرمونية هي عملية اتصالية، فإن الكلمة المنطوقة أو المكتوبة تمثل عملية اتصالية. وعلى العموم تقام العملية الاتصالية على المرتكزات التالية:

1. **المرسل أو مصدر الرسالة:** الذي تنطلق منه المعلومات سواء أكان فردا أو جماعة أو مؤسسة.
2. **الرسالة:** وتتضمن معلومات حملتها القناة التي من خلالها قام المرسل ببعثها، والرسالة يمكن أن تصف حدثا أو ظاهرة أو مطلبا أو مشكلة أو تأييدا أو احتجاجا.....

3. **القناة:** وهي الأداة او الواسطة التي تنقل الرسالة إلى الجهة المعنية بها، والقناة قد تكون لغة منطوقة أو مكتوبة أو عبر الصور أو وسائل الإعلام الحديثة المختلفة. وتختلف هذه الوسائل في نمط نقلها للرسائل وفي تأثيرها.

4. **المستقبل:** وهو الجهة التي تتلقى الرسالة من أجل الاستجابة لمضمونها.

5. **التغذية الاسترجاعية:** وتعني مدى تأثير الرسالة في المستقبل واستجابته لها، ويتم معرفة ذلك من خلال ردود أفعال المستقبلين للرسالة بواسطة ارسالهم هم بدورهم رسائل ومعلومات جديدة إلى المرسل تعبر عن رضاهم أو سخطهم على مضمون سلوك معين، فهي تعني إعلام المرسل بنتائج أفعاله.

فإذا نظرنا إلى الانتخابات كنظام اتصالي يمكننا أن نقول أن المصدر (المرسل) هو المرشح للمنصب السياسي، والرسالة هي ما يطرحه على الناخبين من وعود وبرامج واقتراحات، والقناة قد تكون الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف أو الصحف أو الاتصال المواجهي، والمستقبل هو جمهور الناخبين، والتغذية العكسية هي قبول أو رفض مقترحات المرشح.

وتلعب الاتصالات دورا مهما في العمليات السياسية، إذ لا يتصور صناعة قرار سياسي لا يلعب فيه الاتصال دورا مهما، ذلك أن صانع القرار السياسي يحتاج إلى المعلومات المتعلقة بهموم الناس ومطالبهم، وهذا لا يتم إلا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع الذي تنتسب إليه تلك النخبة. كما أن عملية تجنيد المجتمع وتعبئته تتم عبر العملية الاتصالية، وكذلك التنشئة السياسية وكل ما يتعلق بالثقافة السياسية وتناقلها عبر الأجيال.

ويلعب الاتصال دورا مهما في السياسة الدولية سواء تعلق الأمر بحالة الحرب أو السلم، ذلك أن العملية الاتصالية يمكن أن تسهم بشكل كبير في حل الصراعات وتسويتها، كما تمثل العملية الاتصالية قلب أسلوب الردع. ويمكن أن تقع الحرب بسبب قيام طرف بإرسال إشارة أو رمز اتصالي فسره غيره على أنه مقدمة إعلان حرب فكانت تلك الإشارة العامل الذي قدح زناد الحرب.

وينظر مستخدمو اقتراب الاتصال إلى الأمم والحكومات على أنها أنظمة اتصال، وأننا نستطيع فهم المجتمع أو النظام أو المنظمة كلما نظرنا إليها ودرسناها عبر رسائلها الاتصالية، أي خلال دراسة عملية انتقال المعلومات وتبادلها عبر أجزائها وقنواتها المختلفة.

ويعد عالم السياسة الأمريكي "كار دويتش" أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام للتحليل السياسي، وذلك بعرض أفكاره في مجموعة مؤلفات أشهرها كتابيه "العصب الحكومي" و"السياسة والحكم: كيف يقرر الناس مصيرهم". ويرى دويتش أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار، ما يستدعي قراءتها وتحليلها والاستجابة لها، وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى المعلومات في صور رسائل بنقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. وهذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية بالتغذية الاسترجاعية.

لقد اعتمد دويتش المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية، حيث يقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل المعلومات فعلينا أن نتعامل مع مفهوم المعلومات.

وتغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدته، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملائمة مضمونها وقوتها. ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسلة والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها، فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال، ومع خبراتهم وقيمهم تكون أكثر تأثيرا وفاعلية واستجابة. كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال. وبقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأثر المرجو في إحداث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية.

كما يمكن أن تفقد المعلومات قيمتها بسبب التشويه أو سوء الفهم، وعملية التشويه تلحق المعلومات خلال نقل الرسائل عبر الوسائط المختلفة، سواء تعلق الامر بمضمون الرسائل أو من خلال القنوات أو التشويه الذي يلحقها في المصدر أو لدى المستقبل أو خلال التغذية الرجعية. ذلك أن مستقبل الرسالة يمكن ان يسيء فهم الرسالة ويترجمها ترجمة مشوهة مخالفة لغرض المرسل، فتترتب على ذلك نتائج سلبية

يمكن ان تعود في صورة تغذية ومعلومات مشوهة. وعملية التشويه هاته كثيرا ما تصاحب تبادل المعلومات أو نقلها. ويمكن معرفة أثر العملية الاتصالية لدى المستقبل من خلال التغذية الاسترجاعية، والتي تلعب دورا مهما في تحليل دويتش.

المحاضرة رقم 08.

وتعني التغذية الاسترجاعية شبكة الاتصالات التي تنتج الفعل في استجابتها لمدخل المعلومات، وتتضمن نتائج عملها في المعلومات، والتي بها تعدل سلوكها اللاحق، وهذه الآلية تمكن النظام من تغيير وضعيته –عند الضرورة– وهي تتفاعل مع المعلومات، وإضفائها حالة من الحركية على نشاط النظام، وبواسطة التغذية الاسترجاعية يتدبر الفرد أو الجماعات أو النظام نتائج أفعالهم حتى يصححوا سلوكهم الممكن اتباعه، فهي آلية تقويم، وتعليم، وتصحيح تمكن النظام من النمو وتجنب الأخطاء السابقة، فهي مقياس لمعرفة حالة النجاح او الفشل المترتبة على القرارات السابقة.

المفاهيم التي استخدمها كارل دويتش: يمكن تجميع المفاهيم التي استعملها دويتش في 4 أصناف:

1– **مفاهيم تتعلق بالأبنية العاملة،** وتتضمن:

أ. نسق الاستقبال: يشير إلى مجموعة الأجهزة والقنوات التي تتلقى المعلومات من البيئة الداخلية والخارجية للنظام السياسي.

ب. نسق الذاكرة: ويقصد بها دويتش أوعية اختزان المعلومات الخاصة بالأوضاع الداخلية والخارجية.

ت. نسق القيم: وتشير إلى مجموعة القيم التي على أساسها يفاضل صناع القرار بين البدائل المختلفة.

ث. نسق التنفيذ: وتعني أجهزة تنفيذ القرار.

2- **مفاهيم تتعلق بتدفق المعلومات ومعالجتها،** وتتضمن:

أ. الحمل: ويعني مجموعة المعلومات والرسائل القادمة إلى النظام من البيئة، وكلما زاد ثقل الحمل على النظام كلما صعب على النظام التكيف والتفاعل معه. فالحمل باختصار يعني ضغوط البيئة على النظام.

ب. طاقة التحمل: وتشير إلى القدرة على استقبال كل المعلومات الواردة ومعالجتها، وتتوقف هذه القدرة على عدد القنوات الاتصالية المتاحة وأنواعها وحالتها، وعلى درجة الدقة في جمع

المعلومات ومدى التشويه الذي يطرأ على المعلومات عند استقبالها ولحظة الاستجابة لها. فكلما زاد التشوية كان على النظام أن يواجه متاعب لأن استجابته لن تكون للموقف الفعلي وإنما لتصور غير دقيق ولموقف زائف.

ت. الاستدعاء: يعبر عن قدرة النظام على استدعاء الخبرة السابقة التي يمكن أن تفيد في تحليل المعلومات الواردة إليه.

3- **مفاهيم تتعلق بالقرارات وآثارها**، وتتضمن:

أ. المخرجات: وتشير إلى القرارات التي يخرجها النظام استجابة للمعلومات الواردة إليه.

ب. الإبطاء: وهي المدة التي يستغرقها النظام ما بين استقباله المعلومات (الحمل) والرد عليها. وكلما طالت مدة الإبطاء كلما قلت كفاءة النظام وضعف تكيفه مع البيئة والعكس صحيح.

ت. الكسب: ويشير إلى مقدار التغير الذي يحشده النظام في البيئة بما اتخذه ونفذه من قرارات، وهو يعبر عن مدى قدرة النظام على الاستجابة للحمل بهدف التكيف مع البيئة، ويتوقف ذلك على حسن تدبر المعلومات، فكلما كان التغير كبيرا دل ذلك على أن الكسب أيضا كان كبيرا.

ث. التغذية الاسترجاعية: لقد أولى دويتش اهتمام كبير لهذا المفهوم، بل اعتبره الفكرة الأساسية في العملية الاتصالية الكاملة والصحيحة. ويقصد بها عملية تدفق معلومات جديدة من البيئة إلى النظام كتعبير ورد فعل عن نتائج أفعاله وقراراته السابقة، فهي المعلومات التي يستقبلها النظام، وهي تمثل حملا جديدا على النظام، إلا أنها يمكن أن تكون بمثابة مقياس للكسب الذي حققه النظام، فهي تعلم النظام عن تصرفاته السابقة حتى يواصل السير في المنحى ذاته أو يعدل فيه أو يتركه. فالتغذية الاسترجاعية وما تتضمنه تصبح بالنسبة لصانع القرار السياسي بمثابة المرشد والدليل. وتتخذ التغذية الاسترجاعية الصور التالية منفردة أو مركبة:

ث.1. تغذية استرجاعية إيجابية. وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة، وتتضمن رموزا ودلالات يترجمها النظام على أنها نوع من الرضا يدعوه لمواصلة انتهاج السلوك نفسه للوصول إلى الهدف.

ث.2. تغذية استرجاعية سلبية: وتشير إلى تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام بشأن قراراته المتخذة سابقا، وتتضمن دلالات ورموزا يترجمها صانع القرار على أنها تعبير عن عدم رضا البيئة عن تلك القرارات، وهذا ما يدفعه إلى تعديل سلوكه اللاحق لبلوغ الهدف المطلوب. فالتغذية الاسترجاعية تمثل تيارا مستمرا من المعلومات يتجه إلى النظام يحثه في الحالة السلبية على تعديل سلوكه نحو الهدف المنشود والسرعة اللازمة لذلك.

ث.3. تغذية استرجاعية تستتبع تغير الهدف الأصلي: وتشير إلى تدفق المعلومات إلى النظام عن نتائج قراراته تحمله على تغيير هدفه الأصلي، فقد يدرك النظام أن هدفه الأصلي قد تحقق، فيضع لنفسه هدفا جديدا، أو يدرك أن هدفه الأصلي صعب التحقيق، فيتحول عنه إلى هدف آخر. غير أن تغيير الهدف يتضمن تغييرات في وظيفة صنع القرار وعمله وبنائه.

4– **مفاهيم تتعلق بالتحديد والتكيف،** وتتضمن:

1. القدرة على التعلم: وتعني قدرة النظام على تصحيح سلوكه وتطويره بما يملكه من المعلومات التي جمعها سابقا وخزنها وحفظها، فالنظام حينما يتصرف تصرفا معينا أو يتخذ قرارا معينا ثم تأتيه ردود الأفعال، فإنه يحتفظ في ذاكرته بصورة عن نتائج أفعالهن سلبية كانت أو إيجابية، وحينما تعرض عليه مواقف جديدة، فإنه يستدعي ذاكرته ليتصرف مسترشدا بتلك المعلومات المحتفظ بها.

وعملية التعلم هاته تدفع النظام إلى التخلي عن تصرفات سابقة، وعن عادات وإجراءات وتصورات قديمة مستقرة، مع إرساء مجموعة من العادات والتصورات، والترتيبات الجديدة، فعملية التعلم توفر للنظام السياسي معلومات عن البيئة والتغيرات التي تحدث فيها نتيجة تفاعله السابق معها. فالمعلومات المخزونة تفيد صانع القرار حينما ينشأ موقف جديد مشابه لموقف سابق تعامل معه النظام.

2. التحول الذاتي: ويشير إلى قدرة النظام على أن يتغير ذاتيا في كثير من جوانبه وكثير من أهدافه، وبعبارة أخرى قدرة النظام على تحديد مؤسساته وسياساته بشكل يضمن الحفاظ على تكامل المجتمع واستقراره.

3. المبادرة: وتشير إلى مقدرة النظام السياسي على توقع مطالب البيئة، أي مقدرة النظام على توقع التغييرات التي يمكن أن تحدث في البيئة كما يمكن أن تحدث في النظام السياسي.

والقدرة على التوقع تمكن النظام من تحقيق أهدافه بما فيها هدف المحافظة على بقائه واستمراريته، لدلك يتوجب على صناع القرار في النظام السياسي أن يضعوا في عين اعتبارهم التغيرات المتوقعة في النظام السياسي وفي البيئة المحلية والدولية. ويرى دويتش أن أهم خاصية في النظام السياسي هي قدرته على مواكبة البيئة المتغيرة من خلال عملية الابتكار. لقد ركز اقتراب الاتصالات على المعلومات وعلى مقدرته على التعلم وقدرته على تغيير أنماط سلوكه ومؤسساته الأساسية. فالمبادرة تعني مقدرة الحكومة على توقع المشاكل وسبقها فعليا من خلال القيام بالدراسات الاستراتيجية وأبنية التخطيط والتوقع.

تقوم الاتصالات المختلفة (التي تنشر معلومات) بأداء مهام كبيرة من شأنها إحداث تغييرات في النظم السياسية، بما يحقق نموها وتعقدها ومرونتها وزيادة قدرتها. وقد أصبح لاقتراب الاتصال دور لا ينكر في دراسة مشكلات وقضايا عديدة، من حيث التركيز على مضمون قنوات الاتصال وأثر وسائل الإعلام في التنشئة السياسية، وفي نشر القواعد (النظم) في المؤسسات، والنظم البيروقراطية. وقد استخدم دويتش اقتراب الاتصالات وطبقه على عملية التكامل الأوروبي. ويفيد هذا الاقتراب في دراسة صناعة القرار، ودراسة النظم السياسية كشبكة اتصالات، هذه النظم التي تملك مقدرة على التوجيه الذاتي.

ويمكن دراسة النظم السياسي بترسيم صورة أو خارطة للنظام الذي يزودنا بصورة للتدفق الحالي للمعلومات عبره، بالإضافة إلى توصيف شبكة الاتصالات وقنواتها التي عبرها تتدفق المعلومات، ومعرفة قواعد سير الاتصالات وإدارتها داخل النظام ووسائل الاتصال وأنواعها ومضامين الرسائل المختلفة.

المحاضرة رقم 09.

رابعا: اقتراب الجماعة. لقد ظلت الدراسات السياسية لعهود طويلة أسيرة الاقترابات القانونية والتاريخية والمؤسسية، وذلك قبل اكتشاف اقتراب الجماعة ثم استخدامه بشمل واسع. وقد كان الفضل في ابتكار اقتراب الجماعة إلى العالم الأمريكي "آرثر بانتلي" إلا أن شهرة استخدامه جاءت على يدي ديفيد ترومان.

لقد أحدث اقتراب الجماعة تحولا كبيرا في منظور علم السياسة، حيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية إلى العمليات والنشاطات والتفاعلات، أي الانتقال من الدراسة الجامدة السكونية إلى ديناميات الحياة السياسية، كما نقل محور اهتمام علماء السياسة من التركيز على الدولة،

والتي هي مؤسسة المؤسسات (قضايا واسعة) إلى الجماعة (قضايا أصغر)، ولكنه وسع من مجال علم السياسة.

جاء اقتراب الجماعة كبديل عن الاقترابات الأخرى كاقتراب النخبة، واقتراب الطبقة...، فعلى الرغم من وجود أساس مشترك لكل من اقتراب الجماعة والطبقة والنخبة، باعتبار ان كل هذه الاقترابات تنظر إلى الظاهرة السياسية على أنها نتاج تفاعلات اجتماعية، وعلى أن هذه التفاعلات تعبر عن انقسام المجتمعات فعند الماركسيين تقسم إلى طبقات، وعند أنصار الجماعة إلى مجموعة من الجماعات التي يحكمها الصراع والتعاون من أجل السيطرة على صناعة السياسات، وعند انصار النخبة إلى أقلية ماهرة تتحكم وأكثرية خاضعة، وينظر الاقتراب الطبقي مثلما يفعل اقتراب النخبة إلى الصراع بين الطبقات أو النخبة و الأغلبية الساحقة من الناس على انه صراع صفري، بمعنى ان تركز القوة والقيم في يد طبقة أو جماعة واحدة بينما تحرم الأغلبية من تلك القيم.

كذلك أولى اقتراب الجماعة الاهتمام بالجماعات دون أن يعير أدنى اهتمام للأفراد، فالسلوك الفردي يصاغ من خلال الجماعة حسب زعمهم، فهي التي تضبط سلوك أعضائها وتوجهه وتمثل مرجعية فكرية له، على أساسها يتصرف ويتحرك ويشكل سلوكه وتنمو اهتماماته، ويطور مفاهيمه، فهي سياق فكري واجتماعي يتحرك خلاله نشاط الفرد. فقد أولى "بانتلي" أهمية كبرى للجماعة في العملية السياسية بدلا من الأفراد، والدول والدساتير وموضوعات السيادة.

مفهوم الجماعة واستخداماته: الجماعة هي نظام مؤسس على مصلحة مشتركة وعلى تفاعل أعضائها. هذه الجماعة تعيش في بيئة تتفاعل معها أخذا وعطاء، وتتبادل معها التأثير، ويتوقف تحول الجماعة إلى مؤسسة على البيئة الاجتماعية السائدة، كما أن هذه الأخيرة تتأثر بدورها بميلاد الجماعات وتنظيمها. وبناء على ذلك فقد تم الربط بين المصلحة والجماعة، حيث يرى "ترومان" في المصلحة على أنها اتجاه أو ميل مشترك للجماعة اتجاه احتياجاتها أو متطلباتها الاجتماعية وأهداف الجماعة هي التي تحدد المصلحة وتعرفها وليست نشاطاتها.

فوجود الجماعة يقتضي توفر مجموعة من الشروط منها:

1. وجود تفاعل بين الأعضاء الذين يفترض أنهم يكونون الجماعة.

2. يطور الأعضاء مجموعة المعايير التي تمثل الإطار الذي تؤسس العلاقات ما بين الأشخاص ضمنه.

3. يتحول التفاعل المتواتر إلى مؤسسة (جماعة منظمة متميزة عن الجماعات الأخرى).

4. وجود وضع اجتماعي وسياسي يسمح بذلك.

ويستخدم اقتراب الجماعة لدراسة سلوك الجماعات، وتأثيراتها المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتأثير المباشر في أفرادها أو غير أفرادها، وكذلك تأثير الجماعات في النظام السياسي، وخصوصا في عملية صنع القرارات. لذلك يلجأ الباحثون إلى استخدام هذا الاقتراب، معتبرين الجماعة كوحدة للتحليل، بدلا من الأفراد أو الدول، ويتتبعون أنماط التأثير التي تتركها الجماعات المتماثلة او المختلفة قصد التوصل إلى عملية التعميم التي هي غاية تنشدها مختلف العلوم.

لقد تساءل مستخدمو اقتراب الجماعة تساؤلات منهجية تكون الجماعة محورها، كقولهم:

1. ما فائدة الجماعة للدراسات السياسية؟

2. هل تؤثر الجماعات في أعضائها، وكيفية ومدى ذلك التأثير؟

3. وهل تؤثر الجماعات في عمل النظام السياسي، وما مقدار ذلك التأثير؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، قدم الباحثون مجموعة من الحجج على الدور المهم لهذا الاقتراب في العلوم السياسية، منها:

فيما يتعلق بالسؤال الأول، فإن من فوائد اقتراب الجماعة هو إضفاء الجماعة طابعا ديناميكيا على الدراسات السياسية، حيث نقلتها من مجرد الاهتمام بالأطر الهيكلية الرسمية والدستورية، كما تفيد الجماعة في المساعدة على معرفة التوجهات والسلوك الانتخابي لبعض الجماعات، وتفيد الجماعة في التنشئة السياسية لأعضائها، واللازمة لأداء الوظائف السياسية التي تتطلبها الحياة السياسية. وتفيد دراسة الجماعات في معرفة الأسس التي تقوم عليها كثير من النظم، حيث إنه في الكثير من دول العالم الثالث تقام الأنظمة السياسية على الأسس الإثنية، والتي تعتبر الجماعات محورها.

وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، فقد قامت العديد من الدراسات لاختبار هذا السؤال وتوصلت إلى على أن الجماعات تؤثر في أعضائها وغير أعضائها، إذ غالبا ما يتبع الفرد الجماعة التي ينتمي إليها في سلوكه وتصرفاته التي يجابه بها المواقف التي تعرض له في حياته. وتلعب التنشئة الجماعة لأعضائها سياسيا دورا

مهما في تكوين اتجاهاتهم وميوله، فتنشئة الأسر لأطفالها وتكوين اتجاهاتهم نحو السلطة الحاكمة، والوطن، والنظام السائد، والجماعات الأخرى له أثر في سلوك الطفل المستقبلي حينما يصير راشدا. ففي الجماعات الأولى يتلقى الفرد تدريبا لأداء الأدوار المطلوبة منه في المستقبل في الموقع الذي يوجد فيه. ذلك التدريب الذي يتلقاه الفرد في الجماعات الأولى تكون له انعكاساته عليه في المستقبل في المواقع السياسية والاقتصادية التي قد يشغلها.

ويتوقف تأثير الجماعات في الافراد على درجة انتساب الفرد على الجماعة، فالانتماء القومي بدوره يقوي تأثير الجماعة في أعضائها، ويزداد تأثير الجماعة كلما كانت له علاقة بالعملية السياسية. لذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلى تعميمات احتمالية واسعة بشأن تأثير الجماعة ووجدوا أنه:

1. كلما كان انتماء الأفراد قويا كان تأثير الجماعة في أفرادها عاليا.
2. كلما كان للجماعة علاقة بالسياسة يمكن أن يكون لها تأثير في أعضائها.

كما أن هذا التأثير الذي تحدثه الجماعة يمكن أن يتخذ شكلين:

1. تستطيع الجماعة أن تؤثر في طريقة تفكير الشعب واحساسه بالقضايا السياسية.
2. يمكن أن تصبح الجماعة مصدرا لأدلة سياسية موثوق بها.

وبناء على ذلك فإن العضوية في أية جماعة لها تأثيرها في الاتجاهات السياسية للأفراد وسلوكهم، خصوصا إذا كان الفرد ينتمي إلى الجماعة، ويرى أن لها علاقة بالسياسة.

وفيما يتعلق بتأثير الجماعات في النظام السياسي، توصل الباحثون إلى أن الجماعة يمكن أن تؤثر في قرارات الحكومة على الأقل في بعض القضايا، كأن تحصل على بعض الأهداف من الحكومة. ويتأثر الدور الذي تلعبه الجماعات في التأثير في سلوك النظام السياسي بتوفر مجموعة من الشروط، منها: حيازة الجماعة على ثروات مالية كبيرة تمكنها من التأثير في سلوك النظام السياسي، فقد تستخدم أموالها لتجنيد الرأي العام أو في الحملات الانتخابية وامتلاك وسائل الاتصال المؤثرة، وشراء الذمم والتأثير في الاقتصاد من خلال البنوك والاحتكارات المختلفة. وكذلك إذا كانت الجماعة تضم عددا كبيرا من الأعضاء تستطيع أن تؤثر بهم، كما أن التنظيم الجيد والانسجام داخل الجماعة له دوره في تقوية تأثير الجماعة في النظام السياسي عموما، والأنظمة الفرعية خصوصا –البرلمان مثلا من خلال الضغط لتعديل قانون أو

إصدار آخر، أو لإلغاء قانون تشعر بأنه يضر مصالحها- وكذلك امتلاك الجماعة لكفاءات بشرية، أو لقنوات إعلامية، وشبكة علاقات واسعة عبر المجتمع، كذلك صورة الجماعة لدى المجتمع، ومدى نفعيتها سياسيا واجتماعيا.

وتستخدم الجماعة أشكالا من الضغط لتحقيق أهدافها كالإقناع، التهديد، استخدام المال، وحتى العنف.

الافتراضات التي يقوم عليها اقتراب الجماعة:

1. أن الجماعة هي وحدة التحليل التي يمكن ان ينطبق منها الباحث في دراسة الظواهر السياسية، فهي محور العملية السياسية.
2. يتم النظر إلى المجتمع أو مفهوم المجتمع على أنه شكل فسيفسائي من الجماعات المتعددة في حالة من التعاون والصراع.
3. النظام السياسي هو عبارة عن مركب معقد من الجماعات المتفاعلة فيما بينها باستمرار، حيث يتضمن هذا التفاعل أشكالا من التدافع بين الجماعات أو الضغط والضغط المضاد الذي يحدد حالة النظام السياسي. هذا الصراع بين الجماعات هو الذي يقرر من يحكم، ومن ثم فإن التغير الذي يطرأ على تكوين الجماعات وعلاقاتها يؤثر في النظام السياسي وفي تغيره.
4. يتوقف تأثير الجماعة في أعضائها على شدة انتمائهم من جهة، واهتماماتها بالموضوعات السياسية من ناحية أخرى.
5. يتوقف تأثير الجماعة في النظام السياسي على مكونات القوة بالنسبة للجماعة (المال، العدد، المكان، التنظيم..) وعلى طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقة الموجودة بين النظام والجماعة.

تصنيفات الجماعة: تتعدد تصنيفات الجماعة بتعدد المصنفين ووجهات نظرهم حول خصائص الجماعات، فهناك من صنف الجماعات على أساس التحام الفرد مع الجماعة، أي درجة قرب الفرد من الجماعة، وهناك من صنفها على أساس الأمد، وهناك من صنفها على أساس التنظيم.

أولا: تصنيف غابريال ألموند: صنف ألموند الجماعات إلى أربعة أصناف:

1- جماعات المصلحة غير الترابطية: وتشير إلى جماعات القرابة، والجماعات العرقية والمحلية، والقائمة على المكانة، والطبقة، والتي تعبر عن مصالحها بشكل دوري من خلال الأفراد أو العائلة أو الرؤساء الدينيين، ويتميز هذا النمط من الجماعات بغياب إجراء تنظيمي لترسيخ طبيعة وأساليب التعبير، والافتقار إلى الاستمرارية في البنية الداخلية.

2- جماعات المصلحة المؤسسية: توجد هذه الجماعات داخل تنظيمات كالأحزاب السياسية، والهيئات التشريعية، والجيوش، والبيروقراطيات، والكنائس، إنها تنظيمات رسيمة مشكلة من أناس يعملون بشكل حرفي، وهي تعبر عن المصالح وتستهدف وضع السياسات العامة وتنفيذها.

3- جماعات المصلحة الترابطية: وتقوم على الترابط الاختياري بقصد التعبير عن مصالح أعضائها والدفاع عنها، كالنقابات والاتحادات المختلفة.

4- جماعات المصلحة المفتقرة إلى المعايير: هي جماعات يفتقر أعضاؤها إلى معايير تضبط سلوكهم، فهي بنى تفتقد المعايير القيمية، وتفتقر إلى التنظيم، وغالبا ما يتصرف أعضاؤها بشكل فردي، وكثيرا ما يلجؤون إلى العنف للتعبير عن حاجاتهم بسبب الحرمان والإقصاء.

ثانيا: تصنيف زمني: وتصنف الجماعات حسبه على أساس الاستمرار والدوام او الظهور ثم الاختفاء، وتتضمن:

1- جماعات مصلحة دائمة: ارتضى لها أصحابها الدوام والاستمرار حتى وإن اختفى مؤسسوها.

2- جماعات مصلحة مؤقتة تظهرها الحاجة وتختفي باختفائها.

ثالثا: تصنيف جغرافي: ويصنف الجماعات على أساس الوجود الجغرافي والاهتمام الجغرافي كذلك، وتضم:

1- جماعات مصلحية محلية تهتم بالشؤون الداخلية، وضمن الرقعة التي توجد فيها.

2- جماعات مصلحية وطنية تهتم بكل قضايا الوطن أو بالتراب الوطني كله.

3- جماعات مصلحية دولية يتعدى اهتمامها التراب الوطني إلى غيره.

رابعا: تصنيف ترومان: ويتضمن:

1- جماعات فئوية: وهي مجموعة من الشعب الذي يشترك في بعض السمات العامة، تلك السمة لا تكون أكثر من سمة ديموغرافية أو خاصية مادية (مستوى اجتماعي –الأطباء- المحامين)

2- جماعات تفاعلية: هي تلك المجموعات من الناس الذين يتلقون معا لاشتراكهم في سمة معينة، ولكنهم لا يملكون بناء منظما رسميا.

3- الجماعات المؤسسية: تتميز ببناء رسمي منظم، وتتراوح الجماعات التنظيمية من العائلات إلى السلطات التشريعية إلى منظمة الأمم المتحدة.

4- الجماعات المحتملة: وهي مجموعة من الأفراد يشتركون في سمة معينة، هؤلاء الأفراد قد يتفاعلون وينتظمون في بعض الأوقات، مجموعة المستهلكين مثلا.